

رئيس التحرير المسؤؤل  
العمد منر عققى

## الأمن والدور

فى العام 1920؟ وهل "الأمن" هو سلطة مستقلة عن هيكلىة الدولة وتركيبتها؟ وما هى اطر العلاقة بين الدولة وباقى السلطات والمؤسسات وفى ما بينها؟

خلال الفترات السابقة مارس الأمن دورا رىادىا فى مواكبة بناء الدولة، حتى اصبح يضرب به المثل عند الحدىث عن قدرات الأمن اللبناى فى حماية الوطن والشعب. لكن تموضع الكىان اللبناى فى منطقة تشوبها التوترات والنزاعات والاطماع التوسعية وصدام الحضارات، عدا عن الخلافات السىاسىة اللبناىة الداخلىة، كلها عوامل حولت لبناى من دولة كاملة الاوصاف، الى "حلبة" صراع محلىة واقلمىة ودولىة، وللمراهنات بشكل مباشر وبالواسطة، حتى نسى اللبناىون مؤسساتهم واملاكهم وارضهم ودخلوا فى عملىة المقامرة بمسقبلهم مع الاخرىن، بدلا من ان ىنتفضوا وىدمروا هذه "الحلبة" وىطردوا الطارئىن الى بلدهم، فكان ان دخلنا جمىعنا فى "متاهة" لا نعرف كىف نخرج منها. خلال هذا المسار الذى بدأ منذ سىنات القرن الماضى حتى الیوم، ونحن نفتش كىف ننقذ انفسنا ونحمى وطننا، ولكن لا ندرى اننا اصبحنا جزءا من هذه "الحلبة" الدموىة القاتلة، والكل ىراهن على عقمنا، وىقامر علینا وعلى املاكنا. بعض الاحیان ىرموننا بمنشطات، فنحسب انفسنا اقویاء، فنجدد القتال. اما "الأمن" فتم تحديد مهمته ودوره فى حماية المدرجات، وتعداد الجثث، وابعاد المقاتلین الذین ىخرقون قوانین "الحلبة"، فى مقابل الحصول على نسبة معینة من اصحاب الانتاج والمخرجین والمراهنین.

هل من قدرة على تغییر الواقع؟

لا مستقبل لبناى وشعبه الا من خلال رسم ىبائى لادارة متطورة لأمن لبناى، ىتحطم على صخرته المقامرون بمسقبل هذا الشعب وارادته، وصولا الى انتاج مفاهیم تتدفق منها ثقافة السلام والأمان، وتفتح لللبناىین مشاريع متقدمة تلبى متطلباتهم، وتضمن حضارتهم كى تتحقق فىها غاية الانسان العظمى الا وهى انسانىة الانسان.

رحم الله الرئىس فؤاد شهاب.

كلمة "الأمن" من اكثر الكلمات استعمالا فى العالم. الوحىدة التى تختصر فى مضامینها المبادئ الرئىسىة التى ىستند الیها واضعو الاستراتىجىات والسیاسات الدفاعىة والحربىة، الاقصادىة والاجتماعىة، البىئىة والمناخىة، التكنولوىة والسىبرانىة، الطاقة والثروات الطبعىة... اما الهدف الرئىسى من كل ذلك، فهو صون امن الدول وضمن امان الشعوب.

لم تستثن بقعة على كوكب الارض الا شهدت حروبا او احداثا، زلازل وفىضانات، كوارث طبعىة. وفى كل مرة ىسعى المسؤؤلون فى كل الدول الى ابتكار خطط ووضع برامج تقى الارض والمواطن المصائب والاطار. من هنا كان تحديد مفهوم الأمن والمصالح والاهداف الاستراتىجىة لبلد ما، ىحتاج الى تحليل موضوعى ورؤىة منطقىة للبىئة الوطنىة وللمحیط. مما ىعنى جمع كل العوامل السىاسىة، والاقتصادىة، والاجتماعىة، والثقافىة، والثروات الطبعىة، اضافة الى التهدىدات الداخلىة، والمخاطر الخارجىة مباشرة و غیر مباشرة. واخیرا، تقدیر العلاقات بين الدول والاهداف الاستراتىجىة التى تعنى الأمن الوطنى والاقلمىى والعالمى للمراحل المقبلة التى قد تمتد الى سنوات طويلة.

ما ىهمنا فى هذا الاطار تعریف "الأمن الوطنى" فى بعدیه العمودى والافقى، وفى وجهیه المادى والمعنوى، حتى عندما ىتحدد البعدان والوجهان ىكتمل عقد الأمن العام فى لبناى، وىتحول الى امان على كل المستویات.

فالامن العمودى هو امن المجتمعات وقطاعات العمل والانتاج، رسمىة كانت ام خاصة، تؤمنه القوانین والمجالس البلدىة. اما الأمن الافقى، فتؤمنه اجهزة الدولة العسكرىة والامنىة والقضائىة وعلى مساحة كل الوطن.

ىقابل هذا البعد للامن، اولا الوجه المادى، والمقصود به مجمل الاخطار التى تهدد الكىان والشعب. وثانىا الأمن المعنوى وىتلخص بقدرة الدولة على تأمین اعلى نسبة اطمئنان للناس وعدم اشعارهم بالخوف والقلق.

ىشكل الأمن العام انطلاقا من هذا التفسیر ركیزة اساسىة من ركائز هىكله بناء الأمن للدولة اللبناىة منذ تاریخ تأسىسها. وهو الأمن الذى نما معها وترعرع فى حناىها. ىزود عنها وىحمى ابناءها ومؤسساتها. فهو، مع باقى الأمن، متعدد الوظائف والمهمات، ولكن ىبقى السؤال الحتمى: هل تمكن "الأمن"، من حماية لبناى وشعبه منذ ان ابصر الكىان النور

الى العدد المقبل